# آليات تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر

- **د. عيجولي خالد، أستاذ محاضر أ، مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة (k.aidjouli@univ-djelfa.dz)**
- **مريني محمد، طالب دكتوراه، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم ادارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة (m.merini@univ-djelfa.dz)**

**تاريخ الاستلام: 18/ 2021/09 تاريخ القبول: 30/ 2021/09 تاريخ النشر: 2021/10/15**

**ملخص:**

لقد كان للعولمة تأثيرا كبيرا على مختلف الأنشطة لاسيما منها الأنشطة المصرفية حيث أصبح من الضروري وجود نظام مصرفي قوي يسمح بتحقيق الأهداف المبتغاه منه، تهدف هذه الدراسة لحديد آليات وسبل تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر.

إن تحديد مفهوم الحوكمة المصرفية والمبادىء التي تقوم عليها ثم التطرق لهيكل الجهاز المصرفي الجزائري، والمؤسسات المكونة له، وكذلك أبرز الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري، توصلت الدراسة إلى أن التعديلات في المنظومة القانونية التي تحكم وتؤطر النظام المصرفية وإطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة المؤسسات ساهمت في تحسين وتعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية :** الحوكمة، النظام المصرفي، البنوك الجزائرية

**تصنيف JEL: G34, G21, E58**

***Abstract:***

*Globalization has had a great impact on various activities, especially banking activities. This study aims to identify mechanisms and ways to enhance banking governance in Algeria.*

*The study concluded that the amendments in the legal system that govern and frame the banking system and launch the Algerian Code of Corporate Governance contributed to improving Strengthening banking governance in Algeria.*

***Keywords:*** *(Governance, banking system, Algerian banks )*

***Jel Classification : G34, G21, E58***

*عيجولي خالد (k.aidjouli@univ-djelfa.dz).

**مقدمة:**

يعتبر النظام المصرفي عصب الحياة الاقتصادية في أي بلد، وهذا لدوره الأساسي في تعبئة المدخرات المالية وتوجيهها لمختلف النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفير خدمات مصرفية متنوعة لجمهور المتعاملين، ولقد سعت الجزائر بعد استقلالها إلى بناء نظام مصرفي وطني ذو كفاءة وفعالية، عبر عدد من البنوك والمؤسسات المالية الوطنية، توفر من خلالها قاعدة تمويلية لمتطلبات التنمية الاقتصادية في البلد، هذه البنوك تعمل في محيط تنافسي كما أنه محفوف بالعديد من المخاطر التي وجب تفاديها من خلال حوكمة القطاع المصرفي الجزائري، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التعرف الحوكمة من خلال مفهومها وأهدافها ومبادئها ومن ثم التطرق إلى أبرز التطورات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري، وسبل وآليات تعزيز الحوكمة المصرفية.

- **إشكالية الدراسة:**

ستكون معالجة النقاط السابقة الذكر من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

- ❖ **ماهي آليات وسبل تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر؟**

من خلال الاشكالية السابقة يمكن القوق أن أهمية وأهداف الدراسة تتجلى في:

- **أهمية الدراسة:**

تظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز الدور الهام لتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي وذلك من خلال تفعليها والبدء بتطبيق قواعدها في الجهاز المصرفي.

- **أهداف الدراسة:**

تكمن أهداف الدراسة في تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة وإظهار أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في ترقية الأنظمة المصرفية، وآليات وسبل تطبيقها.

- **هيكل الدراسة:**

اقتضت الدراسة تقسيم البحث الى قسمين، على النحو التالي:

- **المحور الأول** : ماهية الحوكمة المصرفية، حيث تناولنا فيها مفهومها ومحدداتها أهميتها ومبادئها؛
- **المحور الثاني** : الحوكمة المصرفية في الجزائر، وتناولنا فيه تطور النظام المصرفي الجزائري ومن ثم أداء الجهاز المصرفي الجزائري وسبل حوكمته.

## أولا- ماهية الحوكمة المصرفية

### 1- مفهوم الحوكمة المصرفية ومحدداتها

#### أ- مفهوم الحوكمة المصرفية:

توجد تعاريف متعددة للحوكمة المصرفية طبقا لما جاء في مقالات وكتابات الباحثين، وتقارير مختلف الهيئات، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعاريف:

- تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية: "الحوكمة المصرفية هي الأساليب التي تدار بها أعمال وشوؤن البنوك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف البنك وحماية حقوق المودعين".

- وفي تعريف آخر: "حوكمة البنوك هي مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسئولياتها، ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة البنوك، ولكن أيضا أمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون للبنوك ومن ثم أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي".

- وآخر عرفها على أنها: "حوكمة البنوك هي النظام الذي يتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها، وهي النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسين)."

- وفي تعريف آخر: "الحوكمة من المنظور المصرفي هي تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة". [1]

- ونجدها أيضا على أنها: "حوكمة البنوك هي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك ،وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تحدد من خلالها الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشتركة ".

وكمحصلة لما تم ذكره، تبين أن الحوكمة المصرفية هي الطريقة التي تدار بها أعمال البنوك، بما في ذلك وضع استراتيجية البنك وأهدافه، وإدارة عمليات البنك اليومية، مع حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة الآخرين.[2]

#### ب- محددات حوكمة المصرفية:

هناك اتفاق على أن التطبيق السليم لحوكمة المصرفية يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات وهما:

**ب-1- المحددات الداخلية:** وتشتمل على القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين، مما يؤدي الى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف وتشمل المحددات الداخلية:

- **حملة الأسهم:** يلعب حملة الاسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات المصرف.
- **مجلس الإدارة:** وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة الموقف.
- **الإدارة التنفيذية:** لابد أن يكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة المصرف، كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة.
- **المراجعين الداخليين:** أصبح للمراجعين دورا هاما في تقييم عملية إدارة المخاطر.

**ب-2- المحددات الخارجية:** وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المصرف، وتضم:

- **الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي:** يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المصرف أمرا هاما وحيويا، هذا بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي.
- **دور العامة:** إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثيرا أكبر في إحكام الرقابة وفرض انضباط السوق على أداء المصرف، إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي:

✓ **المودعين:** يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي في قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال المصرف على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

✓ **شبكة الأمان وصندوق تأمين الودائع:** يعتبر التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الأمان (نظام التأمين الضمني – نظام لتأمين الصريح ).

✓ **وسائل الإعلام:** يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على المصارف لنشر المعلومات ورفع كفاءة رأس المال البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق، بالإضافة إلى تأثيرهم على الرأي العام.

✓ **شركات التصنيف والتقييم الائتماني:** تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق، حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين ومن ثم فإن توافر هذه لخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق.[3]

**2- أهمية الحوكمة المصرفية ومبادئها**

**أ. أهمية الحوكمة المصرفية:**

يمكن تلخيص أهمية الحوكمة الجيدة في المصارف في النقاط التالية[4]:

- تعتبر الحوكمة المؤسسية نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العلميات التشغيلية للبنوك؛
- تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية والعكس إن كانت الحوكمة سيئة خاصة في البنوك يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وخير دليل على ذلك ما حصل في الأزمة المالية الآسيوية.

وللبنك المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية:

- إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي؛
- إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كون هذه البنوك مسئولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين)؛
- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك؛
- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان للتأكد من أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم، وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.

**ب. مبادئ الحوكمة المصرفية:**

إن تعزيز مبادئ الممارسات السلمية للحوكمة لدى الجهاز المصرفي يجب أن يمر عبر طريقين، الأول تقوده البنوك المركزية باعتبارها المسؤولة عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي، والأخر هو المصارف ذاتها لأن غياب الحوكمة يعني الفوضى والانهيار.

**ب-1- دور البنك المركزي في تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة:** تلعب المصارف المركزية دورا أساسيا في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى المصارف وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري.

وللبنك المركزي دور أساسي في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية:

- إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي؛
- إن المصارف تختلف عن غيرها من شركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كونها مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير(المودعين)؛
- نتيجة لتعرض المصارف لهذه المخاطر وبسب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لها؛
- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في المصارف ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال المصرف، تدار بشكل سليم، وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك؛
- يجب أن نعترف بأنه ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء الذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال المصرف؛
- هناك أيضا المخاطر المتمثلة بتعيين أعضاء مجلس إدارة يطلق عليهم (شبه مستقلين) وهذا ما يعطي انطباعا خاطئ للحوكمة المؤسسية.

**ب-2- تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف وفق لجنة بازل:** لا يملك من يريد تناول موضوع الحوكمة في المصارف خاصة من جانب مبادئها، إلا التطرق للتقارير التي أصدرتها لجنة بازل لتعزيز

الحوكمة في المصارف سنة 1998 وسنة 1999، والتي أصدرت نسخة معدلة عنهما عام 2005، ثم في شهر فيفري سنة 2006 أصدرت نسخة جديدة ومحدثة، وعلى أساسها فإن مبادئ الحوكمة في المصارف تتمثل في:

- **المبدأ الأول:** ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشتغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال المصرف؛
- **المبدأ الثاني:** على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الاستراتيجية للمصرف وعلى قيمه؛
- **المبدأ الثالث:** ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة؛
- **المبدأ الرابع:** على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياسته؛
- **المبدأ الخامس:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية؛
- **المبدأ السادس:** على المصرف ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأجل، وكذلك محيط الرقابة؛
- **المبدأ السابع:** ينبغي إدارة المصرف وفق أسلوب شفاف؛
- **المبدأ الثامن:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للمصرف من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة؛

وإدراكا من لجنة بازل لأهمية التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي، فقد أصدرت العديد من الأوراق والتقارير التي تبين من خلالها الأسس والشروط اللازمة لنجاح تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف ومنها[5]:

- توفير دليل عمل ومعايير السلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير؛
- وضع استراتيجية واضحة للمصرف يتم على ضوئها قياس مدى النجاح ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح؛
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار؛
- وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات؛
- توفير نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن تحديد وظائف المراجعة الداخلية ووظائف إدارة المخاطر؛
- رقابة خاصة لمراكز المخاطر والمواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح ،بما في ذلك علاقات العمل مع العمل مع المقترضين وكبار المساهمين ومتخذي القرار في المصرف؛
- تدفق مناسب للمعلومات، سواء من داخل المصرف أو خارجه.

## ثانيا- الحوكمة المصرفية في الجزائر

تعد الأنظمة المصرفية شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد، وذلك لدورها الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفير خدمات مصرفية متعددة لجمهور المتعاملين مما يساهم في الرقي بالمجتمع الذي تنشط فيه. ولقد أولت الدولة الجزائرية بعد نيل استقلالها الاهتمام البالغ بقضية بناء نظام مصرفي وطني كفء وفعال، يساعد الدولة في سياساتها الاقتصادية ويساهم في برامجها التنموية، وذلك من خلال إنشاء بنوك ومؤسسات مالية وطنية تعوض وتسد الفراغ الذي خلفه نزوح البنوك الفرنسية والأجنبية عن الجزائر بعد الاستقلال، وتكون قاعدة تمويل لمتطلبات إحداث التنمية الشاملة.

لقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري تغيرات وتحولات خلال العقود التي تلت الاستقلال فرضتها الأوضاع والظروف السائدة في كل مرحلة، فخضع بعد استكمال بنائه لإصلاحات عديدة، حيث تمت مباشرتها في فترة السبعينات وأعيد مراجعتها في سنوات الثمانينات، وذلك إستجابة للتحولات الداخلية والدولية التي عايشتها الجزائر في تلك الفترة، ثم تعمق الإصلاح بشكل أوسع مع بداية التسعينات تماشيا مع اختيار الجزائر لاقتصاد السوق كنمط اقتصادي بديل عن الاقتصاد المخطط[6].

### 1- تطور النظام المصرفي الجزائري:

#### أ. هيكل الجهاز المصرفي الجزائري والاصلاحات التي شهدها:

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من سلطة مركزية تتمثل في البنك المركزي كأعلى مؤسسة في هذا الجهاز، وتنطوي تحت هذه السلطة البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والخاصة بالإضافة إلى مكاتب التمثيل، حيث تهيمن البنوك العمومية على الجهاز المصرفي الجزائري من خلال فروعها المنتشرة عبر كافة أنحاء الوطن، وإلى غاية اليوم النظام المصرفي الجزائري يتكون من تسعة وعشرين 29 بنكا ومؤسسة مالية تتمثل فيما يلي[7]:

- ستة (06) بنوك عمومية، من بينها صندوق التوفير.
- أربعة عشر (14) بنكا خاصا، برؤوس أموال أجنبية، من بينهم مصرف واحد (01) برؤوس أموال مختلطة.
- ثلاثة (03) مؤسسات مالية، من بينها مؤسستان عموميتان(02).
- خمس (05) شركات تأجير، من بينها ثلاثة عمومية(03).
- تعاضدية واحدة للتأمين الفلاحي، معتمد للنظام بالعملية المصرفية والتي اتخذت نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.

**الشكل رقم (1): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري**

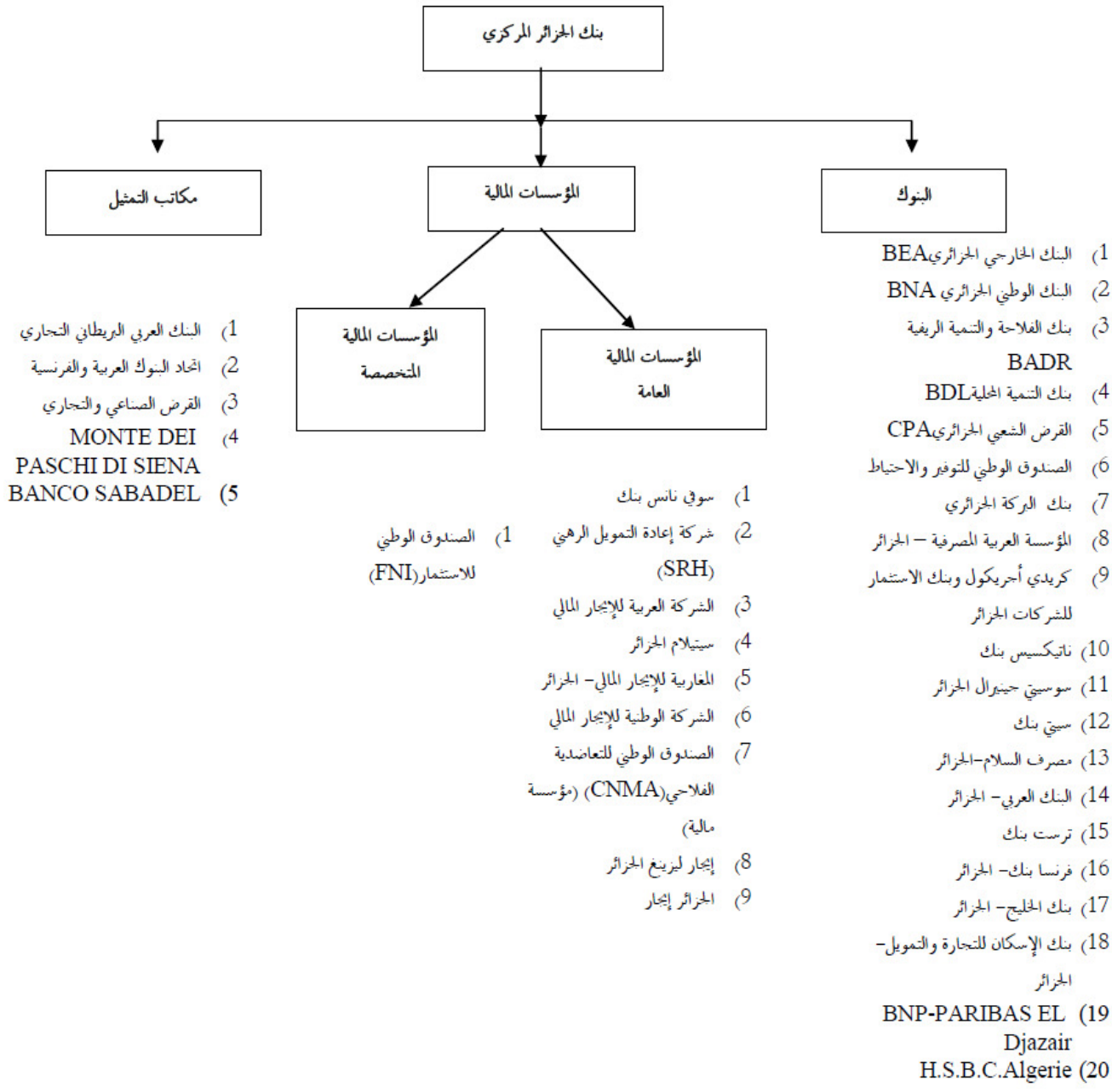


**المصدر**: فالي نبيلة، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2017/2016، ص31.

ب. **إصلاح النظام المصرفي الجزائري:**

سعت الجزائر في بناء جهازها المصرفي إلى تطبيق العديد من الإصلاحات عبر فترات زمنية متعاقبة، مر من خلالها النظام المصرفي الجزائري من نظام يعتمد على نوع واحد من البنوك، مارست فيه الخزينة العمومية دورا مباشرا في تمويل الاقتصاد إلى نظام مصرفي مستقل، يعتمد على قواعد السوق، وسنحاول من خلال هذا الفرع معرفة أهم الإصلاحات كما يلي:

**أ. إصلاح النظام المصرفي وفق القانون 10.90: 14/أفريل 1990.**

في أعقاب أزمة النفط 1986، لوحظ فشل النظام المصرفي الجزائري في قدرته على تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد[8]، ويعتبر القانون10.90، من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، لكونه يحمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها تمثل البنية الأساسية التي رسمت صورة النظام المصرفي الجزائري الحالي[9]، ويمكن اختصار مبادئه الاساسية في النقاط التالية[10]:

- ✓ **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، وقد تبنى قانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.
- ✓ **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:** لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى بنك الجزائر لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخلا بين أهدافهما التي لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:
  - استقلال البنك المركزي (بنك الجزائر) عن الدور المتعاظم للخزينة.
  - تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي (بنك الجزائر)، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
  - الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.
  - تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- ✓ **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:** كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، فجاء القانون ليضع حدا لذلك، فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة،

وثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

- ✓ **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي (بنك الجزائر) لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي(بنك الجزائر) كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، وقد هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية، وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية:

– وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية.

– مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

– موجودة في الدائرة النقدية، لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

- ✓ **وضع نظام بنكي على مستويين:** كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبموجب هذا الفصل اصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الاقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، وبموجب ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

**ب.أهداف قانون النقد والقرض:**

يشكل القانون رقم 10–90 الصادر في 14–04–1990، والمتضمن قانون النقد والقرض، نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري، وتتمثل الأهداف الاساسية لقانون النقد والقرض مايلي[11]:

- ✓ ضبط العلاقة بين بنك الجزائر والذي كان يسمى من قبل بالبنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية، بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة دون قيود؛
- ✓ منح صلاحيات أكبر لبنك الجزائر من إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقرارا، وذلك من خلال إنشاء مجلس للنقد والقرض(كسلطة نقدية) ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمل البنوك والمؤسسات المالية، وقد تم في هذا الصدد إصدار تعليمة بنك الجزائر الخاصة بقواعد الحذر في تسيير المؤسسات المصرفية والمالية؛

- ✓ منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن السلطة التنفيذية، حيث أصبح يؤدي دور المستشار للحكومة، كما أن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي، بالتالي مسائلتها من طرف نواب الشعب (وليس الحكومة) بعد عرض المحافظ لتقريره السنوي في المجلس الشعبي الوطني؛
- ✓ فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكرا على القطاع العام، وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو من المنافسة.

**ج. أبرز تعديلات قانون النقد والقرض:**

شهد قانون النقد والقرض10/90 العديد من التعديلات والتي كانت تهدف الى تقوية الجهاز المصرفي الجزائري، والرفع من كفاءته وفعاليته في ادارة السياسة النقدية في الجزائر، ومن ابرز هذه التعديلات مايلي[12]:

- ✓ **تعديلات سنة 2001:** باعتبار قانون النقد والقرض 90-10 معلما هاما في الاصلاح المصرفي والمالي، وفي دعم السوق النقدية، إلا أنه وعلى مدى عشر سنوات بدى من الضروري إعادة تهيئة بعض أحكامه، لذا تم سن الأمر 01-01 المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد القانون 90-10 والمتعلقة عموما بإدارة ومراقبة "بنك الجزائر" والصادر في 27 فيفري 2001.

ومن بين المواد المعدلة والتي مست محافظ بنك الجزائر ونوابه، ولقد هدفت تعديلات الأمر رقم 01-01 أساسا إلى تقييم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين:

الهيئة الأولى: تتمثل في مجلس الإدارة، والمكلف بإدارة وتوجيه "بنك الجزائر".

الهيئة الثانية: تتمثل في مجلس النقد والقرض، والذي يختلف عن المجلس السابق، حيث أصبح مكلف بالقيام بدور السلطة النقدية.

- ✓ **تعديلات سنة 2003:** بعد إفلاس وانهيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90-10 بالأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، هذا النص الجديد والمشرع للنشاط المصرفي والمالي يستجيب لثلاثة أهداف وهي:

1. تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل.
2. تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي.
3. تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف وادخار الجمهور.

وعموما فإن التعديلات التي تضمنها الأمر 11/03 لم تقتصر فقط على الجوانب التي تمت الإشارة إليها سابقا بل تعدتها غلى جوانب أخرى تتعلق بمجالات الرقابة المصرفية وسلامة النظام المالي.

- ✓ **الامر 04/10 وتعديل قانون النقد والقرض:**

لقد جاء الأمر 10/04 الصادر في 26 أوت 2010 ليؤكد على مسؤولية بنك الجزائر على ضمان سلامة وأمان النظام المصرفي، وذلك من خلال تقوية الإطار القانوني للمحافظة على الاستقرار المالي، وهذا ما

أكدت عليه المادة رقم 02 من الأمر 04/10 حيث أنه بالإضافة إلى المهام التي يتكفل بها بنك الجزائر أضيفت له مهمة التأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

**2- أداء الجهاز المصرفي الجزائري وسبل حوكمته:**

أ. **هيكل الودائع البنكية:** يقوم الجهاز المصرفي بدور رئيسي في تعبئة المدخرات وتوجيهها لتمويل التنمية الاقتصادية، وتمثل الودائع بأشكالها المختلفة الآلية الرئيسية التي تطرحها البنوك الجزائرية لتعبئة المدخرات، والجدول الموالي يوضح هيكل الودائع

**الجدول رقم (01): هيكل الودائع للفترة(2010-2018) الوحدة:** مليار دينار

| طبيعة الودائع | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الودائع تحت الطلب | 2870.7 | 3495.8 | 3356.4 | 3537.5 | 4428.2 | 3891.7 | 3732.2 | 4499.0 | 4880,5 |
| الودائع لأجل | 2524.3 | 2787.5 | 3333.6 | 3691.7 | 4090.3 | 4443.4 | 4409.3 | 4708.5 | 5232,6 |
| الودائع كضمان | 424.1 | 449.7 | 548.0 | 558.2 | 599.0 | 865.6 | 938.4 | 1024.7 | 809,6 |
| مجموع الودائع المجمعة | 5819.1 | 6733.0 | 7287.4 | 7787.4 | 9117.5 | 9200.7 | 9079.9 | 10232.2 | 10922,7 |

**المصدر** : بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري لعام 2016،2015، 2017، 2018

يوضح الجدول السابق هيكل الودائع البنكية للفترة (2010-2018)، من حيث طبيعة الودائع، حيث عرفت حصة الودائع تحت الطلب ارتفاعا قدره 20.5%فيعام2017، (مقابل انخفاضاً ب4.1% في عام 2016)، حيث تمثّل 48.9%من مجمل الودائع تحت الطلب ولأجل، المجمعة من طرف المصارف، مقابل45.8% في عام 2016 .نجم هذا الارتفاع عن الزيادة المعتبرة في الودائع تحت الطلب في مصارف العمومية(23%)، وخاصة عن تضاعف الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، نتيجة للتسديد الذي قامت به الخزينة العمومية، لجزء من ديونها، للمؤسسة الوطنية للمحروقات والمقدّر ب 452 مليار دينار. وعلى العموم يلاحظ ان مجموع الودائع كان في ازدياد طول فترة الدراسة اي من عام 2010 الى غاية العم 2017. حيث ارتفعت الودائع المجمعة من 5819.1 مليار دينار عام 2010 الى 10232.2 مليار دينار

عام 2017. كما عرفت حصة الودائع تحت الطلب ارتفاعا بما يقدر 5,8 ٪ في نهاية سنة 2018 مقابل 5,20 ٪ في سنة 2017، حيث انتقلت هذه الودائع من 4499.0 مليار دينار في نهاية 2017 الى 4880.5 مليار دينار في نهاية 2018، هذا التزايد راجع الى ارتفاع الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، بالأخص في المصارف العمومية، أين ارتفعت بنسبة 1,19 .٪ أما خارج قطاع المحروقات، ارتفعت الودائع تحت الطلب لدى المصارف بنسبة 1,5 ٪ مع نهاية سنة 2018 مقابل 6,8 ٪في نهاية 2017، حسب طبيعة المصارف، سجلت الودائع تحت الطلب المجمعة من طرف المصارف الخاصة زيادة اكبر من الزيادة المسجلة من طرف المصارف العمومية(12.6% مقابل 8.5%).

**ب. تطور اصول المصارف بالنسبة للناتج الداخلي الخام:**

يساهم الجهاز المصرفي في التاثير على الناتج الداخلي الخام،من خلال مابقدمه للمتعاملين الاقتصاديين من تمويل لمشروعاتهم، وهو ما يرجع ايجابا على الحركة الاقتصادية في البلد من خلال زيادة الارباح الناتجة عن هده النشاطات،ويوضح الشكل الموالي تطور الاصول المالية بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الجزائر كمايلي:

**الشكل رقم(02): تطور الأصول المالية بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة(2009-2017)**

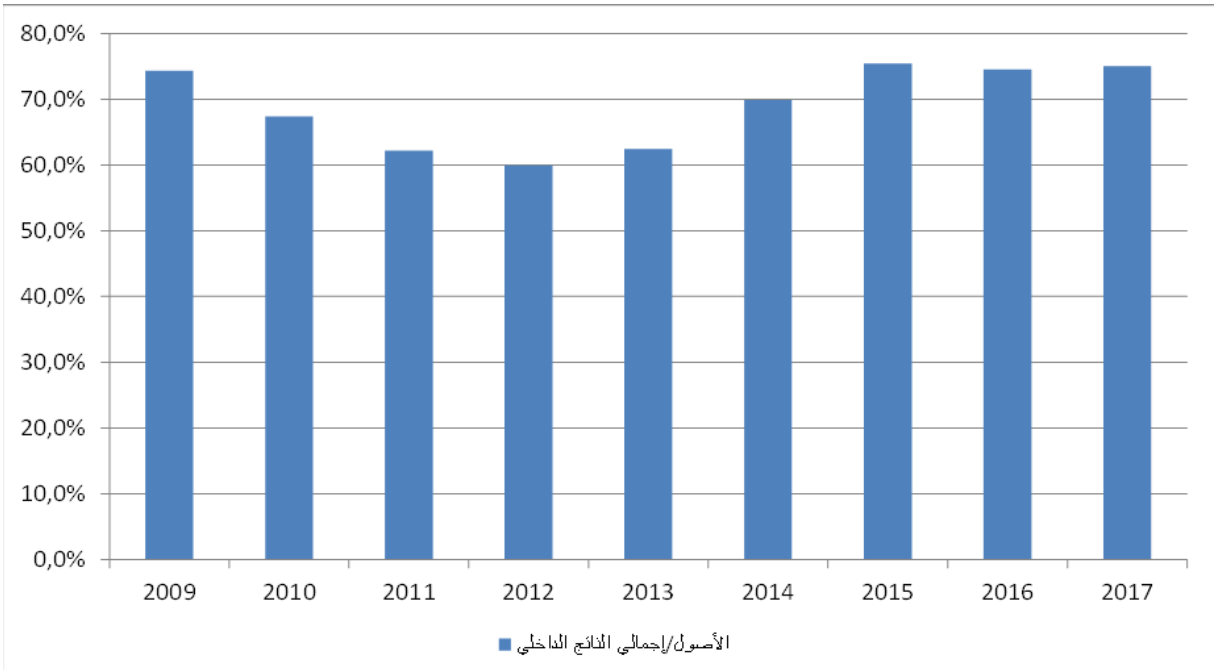


**المصدر**: البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي لعام 2017، ص70.

يوضح الشكل رقم (05) تطور اصول المصارف بالنسبة للناتج الداخلي الخام الجزائري للفترة(2009-2017)، والملاحظ ان نسبة إجمالي أصول قطاع المصارف (المصارف والمؤسسات المالية )إلى إجمالي الناتج الداخلي بقيت مستقرة نسبيا، في حدود 47.9% ، مقابل 74.4% في نهاية 2016 و 75.3% في

نهاية 2015، في حين بلغت نسبة إجمالي الأصول لقطاع المصارف إلى إجمالي الناتج الداخلي في نهاية العام 2017 حوالي 80%.

**ج. مؤشرات صلابة القطاع المصرفي الجزائري:**

مؤشرات صلابة القطاع المصرفي هي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المصرفي والمالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية او الداخلية، بالإضافة لكون هذه المؤشرات تعمل كأداة إنذار مبكر في حالة تعرض الجهاز المصرفي للخطر[13]، ويعتمد في الجزائر على مجموعة من المؤشرات لقياس صلابة القطاع المصرفي، وسنحاول من خلال هذا العزم التطرق لأبرزها كما يلي:

✓ **ملاءة القطاع المصرفي:**

تعرف درجة الملاءة لدى البنك باحتمالية إعسار البنك أي عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، التي استحقت فعلا والتي سوف تستحق في الاجل القصير، وهذا نظرا لأن الإيرادات قصيرة المدى وإرادات النشاط التجاري لا تغطي الاحتياجات والالتزامات المالية[14]، والجدول الموالي يوضح درجة الملاءة للقطاع المصرفي الجزائري لسنوات 2015،2016 و2017.

**الجدول رقم (02): درجة الملاءة للقطاع المصرفي الجزائري لسنوات 2015-2018**

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| **نسبة الملاءة للمصارف العمومية%** | %17.75 | %18.37 | %19.58 | %19.26 |
| **نسبة الملاءة للمصارف الخاصة%** | %20.99 | %20.32 | %18.51 | %18.20 |
| **نسبة الملاءة للقطاع المصرفي%** | %18.40 | %18.75 | %19.38 | %19.06 |

**المصدر**: بالاعتماد على تقرير البنك المركزي الجزائري لعام 2018.، ص85

* نسبة الملاءة= رؤوس الأموال الخاصة/ مجموع المخاطر.

حيث تنقسم الاموال الخاصة في البنوك الجزائرية إلى قسمين:

* الأموال الخاصة الأساسية (رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات من غير احتياطات إعادة التقييم، نتيجة السنة الاخيرة...)

* الأموال الخاصة التكميلية (احتياطات اعادة التقييم ...) ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة ملاءة المصرفية طيلة السنوات الثلاث لم تتغير كثيرا، وفي نهاية 2018، تجاوز كل من معدل الملاءة للقطاع المصرفي بالنسبة لأموال الخاصة القاعدية ومعدل الملاءة الاجمالية بوضوح متطلبات القواعد الاحترازية الدنيا الموصي بها في إطار بازل 3 ،أي بـ 14.4% و 19.1% على التوالي.

✓ **السيولة المصرفية:**

تعتبر السيولة أحد أهم محاور الاهتمام الرئيسية للمصارف فزيادة السيولة التي يحتفظ بها المصرف تعني التضحية بأرباح كان بالإمكان تحقيقها من خلال استغلال هذه الأموال وتوظيفها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن لنقص السيولة آثارا سلبية على المصرف بصفة خاصة وعلى الجهاز المصرفي والاقتصاد بصفة عامة، والجدول الموالي يوضح نسبة سيولة المصارف في الجزائر للفترة من 2015 إلى العام 2017.

**الجدول رقم(03): نسبة سيولة المصارف في الجزائر للفترة (2015-2017)**

| | النسبة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|
| **المصارف العمومية** | الأصول السائلة/إجمالي الأصول | %25.85 | %22.66 | %22.88 | %18.43 |
| | الأصول السائلة/الخصوم قصيرة أ | %60.20 | %58.84 | %52.17 | %46.30 |
| **المصارف الخاصة** | الأصول السائلة/إجمالي الأصول | %35.87 | %29.11 | %33.11 | %28.52 |
| | الأصول السائلة/الخصوم قصيرة أ | %69.79 | %56.25 | %60.58 | %52.61 |
| **القطاع المصرفي** | الأصول السائلة/إجمالي الأصول | %27.14 | %23.52 | %23.51 | %19.84 |
| | الأصول السائلة/الخصوم قصيرة أ | %61.64 | %58.39 | %53.70 | %47.45 |

**المصدر**: البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي، 2018، ص87.

يوضح الجدول السابق نسبة سيولة المصارف العمومية والخاصة والقطاع المصرفي ككل لفترة زمنية ممتدة من عام 2015 إلى غاية 2018، والملاحظ هو انخفاض في نسبة الاصول السائلة إلى إجمالي الأصول بالسنة للقطاع المصرفي حيث انخفض من 27.14% في عام 2015 إلى 19.84% عام 2018، أما

بالنسبة للأصول السائلة الخصوم قصيرة الأجل فملاحظ أنها انخفض أيضا من 61.64% عام 2015 إلى 47.45% عام 2018.

**د. الجهود المبذولة للتطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية:**

لقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة من أجل إرساء التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات المصرفية من بينها:

- **سن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومن بينها:**
  - ✓ قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية؛
  - ✓ قوانين محاربة الفساد المالي والإداري.
- **إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة المؤسسات:**

عقب اطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب في شهر جانفي 2006 والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس في 2000، انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة وقد جاء صدور المدونة الجزائرية للحوكمة في 11-03-2009، حيث أن تطبيق قواعد حوكمة الشركات سيساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي[15].

- **برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة[16]:**

تنفيذا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة على مستوى القطاع البنكي، فقد تم إدخال نظام بازل 2 في البنوك والمؤسسات المالية بغية تحسين تسيير المخاطر وتعزيز الرقابة والانضباط في السوق وذلك بتطبيق ركائزه الثلاث ، حيث وتنفيذا له ذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية، وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية وهي كما يلي:

- إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل 2 تحت إشراف مساعدة خارجية، ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية؛
- إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل 2 بركائزه الثلاث؛
- إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر ( مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة)

وتنفيذا لذات البرنامج فقد أدخلت الجزائر على القطاع البنكي عدة إصلاحات بهدف تحسين الحوكمة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية من خلال تعزيز استقرار القطاع البنكي ومردوديته، عصرنة الهياكل القاعدية والتقنية والمادية للبنوك وتحسين نوعية الخدمات. وقد ترجم تنفيذ هذه الإصلاحات بما يلي[17]:

- ✓ وضع عقود كفاءة: حيث تم إعداد عقود نجاعة جديدة لرواتب مسيري البنوك وذلك بعد تقييم عقود النجاعة لسنة 2004.

- ✓ تحسين دور مجلس الإدارة: وذلك من خلال إعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة تقضي بإنشاء لجنة تدقيق، وهذا الدور سيتعزز من خلال تعزيز خبرة الأعضاء.
- ✓ تحسين إدارة البنوك: وذلك عبر إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاق المهنة.
- ✓ تحسين ظروف الاستغلال البنكي: من خلال إعداد البنوك لتنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد وتطبيق معايير بازل 2، وكذا من خلال تثمين أفضل للموارد البشرية ( نظام الأجر المتغير المقرون بالأداء).

- **إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الادارة:** مع تحديد الأطر التي تحكم أعضاء مجلس الادارة والوصاية، باعتبار أن الدولة هي المالك الوحيد لرأس مال البنوك العمومية[18]؛
- **تمكين النظام المصرفي من آليات التحكم الخارجي:**

والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية، أي تلك المتمثلة في اللجنة المصرفية 11 المؤرخ في 26 أوت 2003المعدل – وإعطاءها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك، وتجلى ذلك من خلال الأمر 03والمتمم لقانون النقد والقرض إلزام البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر، ونشير هنا أن البنوك من أجل مساعدة البنوك على AMSFA العمومية استفادت من برنامج دعم وعصرنة النظام المالي الذي أقره الاتحاد الأوربي إجراء عمليات التدقيق الداخلي، وإرساء قواعد محاسبية، ووضع مخطط مراقبة التسيير[19]؛

- **إقامة برنامج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط[20]:**

في إطار عصرنة عملية الإشراف لمطابقتها مع تدابير المعيار الثاني من بازل 3، وضع بنك الجزائر نموذجا متكاملا وديناميكيا لقياس القدرة على تحمل الضغوط، يدعى Financial Projection Model (FPM)، تم تطويره بالتعاون مع البنك الدولي.

يوفر تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إطارا لمحاكاة ظروف غير مواتية للنشاط، قد تنجم، خصوصا، عن انعكاسات تنتشر من خلال الروابط بين المصارف ، والمترتبة عن قصور متعامل أو أكثر في السوق البينية للمصارف، أو تلك الناتجة عن تدهور الوضع الاقتصادي الكلي. يتم تفصيل هذا السيناريو الأخير إلى سيناريوهات فرعية مختلفة.

- **مشروع المعلومات SYNOBA (نظام التنقيط المصرفي):**

يمثل مشروع أعلمة أشغال الإشراف على أساس المستندات، الشق الثاني من المشروع الشامل «نظام التنقيط المصرفي». يتمثل الهدف المتوخى في اعتماد منهج التحليل الذي يرتكز على تقدير مكونات (CAMELS)، كتلك المطبقة في إطار مهمات التنقيط بعين المكان[21].

## خاتمة:

لقد أصبحت الحوكمة من اهتمامات مجتمع الاعمال الدولي والمؤسسات المالية الدولية لما لها من أهمية في الشركات والمؤسسات وفي البنوك بشكل خاص نظرا لخصوصية النشاط البنكي في حد ذاته ودورها الفعال في تعزيز التطبيق السليم لتطبيق مبادئها وذلك من خلال مجموعة من الاطراف ذات العلاقة بالبنك سواء بداخله أو خارجه ملتزمين في ذلك بكل من السلوك الاخلاقي والرقابة المصرفية وإدارة المخاطر كأحد الادوات الهامة التي تساهم في دعم وتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية لتحقيق الاهداف المرجوة في البنوك.

لقد واجه القطاع المصرفي الجزائري عدة أزمات، أرجعت اسبابها إلى الضعف في الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على البنوك قبل واثناء ممارسة نشاطها، مما استوجب قيام السلطات الإشرافية الجزائرية بعدة إصلاحات هيكلية بهدف تحسين وضع القطاع المصرفي، وحمايته من الوقوع في الأزمات كالتي شهدتها قبل (أزمة بنك الخليفة وبنك الصناعي والتجاري الجزائري)، لفد عرف القطاع المصرفي عدة اصلاحات ابتداء من قانون القرض والنقد 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 والذي تم تعديله لامر 03-11 الصادر سنة 2003 ويعتبر هذا تحولا عميقا في مسار الحوكمة المصرفية في الجزائر ، حيث جسد الدعائم القانونية للحوكمة المصرفية من خلال ضبط وظائف البنوك وتحديد شروط ممارسة المهنة المصرفية في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى عد من النتائج لعل من أهمها:

- ضرورة تحسين المنظومة القانونية والتشريعية السليمة التي تسمح بالعمل بكل شفافية ووضوح وأمان للبنوك والمصارف؛
- ضرورة فتح المجال أمام البنوك الخاصة والأجنبية بعد ما حدث من انتكاسة سببت تخلفا في المجال المصرفي لعدد من السنوات، وتوفير الرقابة المناسبة والكافية التي تضمن حقوق جميع الأطراف، والتي تحول دون حدوث اختلاسات أو إضرار بجميع الأطرف؛
- تكريس استقلالية البنك المركزي ليس من الجانب التشريعي فقط بل حتى على مستوى الممارسة الفعلية، بالحد من تدخل الحكومة أو أي طرف آخر في المجالات التي تخص عمل البنك المركزي؛
- تعتبر برامج احتمالات الضغط، وبرامج الانذار المبكر أمرا ضروريا في المنظمة المصرفية من أجل التدخل في الوقت المناسب وتجنب المخاطر؛
- التجارب الدولية توفر قاعدة أساسية للانطلاق منها والبناء عليها، وتطبيق متطلبات بازل 3 أمر ضروري بالنسبة للمصارف الجزائرية؛
- مبادئ الحوكمة المصرفية تبقى حبرا على ورق مالم تطبق بشكل سليم، وتوفير المحيط الرقابي المناسب للبنوك، أمر ضروري في ذلك؛
- لابد وأن تحظى البنوك الجزائرية بالمرافقة والدعم من قبل البنك المركزي للمضي قدما في تحقيق متطلبات بازل 3، وتوفير التأطير الفني والتكويني المناسب؛

- مازال القطاع المالي والبنكي في الجزائر في خطواته الأولى فقط فالقطاع البنكي مازال دون التطلعات والدور الحقيقي الذي يجب أن يمارسة في اقتصاد الدولة الجزائرية، والمسار مازال طويلا وشاقا في بناء منظومة بنكية ذات أسس متينة وتتمتع بحوكمة أعمالها ونشاطاتها وتساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الجزائري؛

ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح عدد من التوصيات كالتالي:

- مواصلة ترقية الجانب التشريعي والقانوني بفتح ورشات تشاورية للوقوف على الثغرات والنقائص المجودة؛
- تنشيط الملتقيات والدراسات والندوات التي تساهم في بناء تصور فكري واضح ودقيق لكيفية ترقية القطاع المصرفي ودعم تطبيق مبادئ الحوكمة به؛
- تطوير العنصر البشري وتكوينه وتوعيته بأهمية تطبيق مبادىء الحوكمة المصرفي، وضرورة مواكبة التطورات التي تحدث في المجال المالي على المستوى العالمي؛
- تنشيط ودعم البنك المركزي بكفاءات محلية وحتى أجنبية، وتحسين عمله والجانب الاعلامي به، ودوره الرقابي المهم جدا في متابعة تطبيق الحوكمة المصرفية؛

**المراجع:**

**المراجع باللغة العربية:**

- أمال عياري، أبوبكر خوالد، تطبيق مبادىء الحوكمة في المؤسسات المصرفية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 06، 07 ماي 2012.
- بنك الجزائر، مجموعة من التقارير السنوية منشور على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz
- حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، الحوكمة في المؤسسات االمصرفية – محدداتها، معاييرها، وتطبيقها، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 25، 26 نوفمبر 2013.
- ريم عمري، الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، 2016-2017.
- زيتوني كمال، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2016-2017.
- شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي جول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20، 21 أكتوبر 2009.

- عباس بوهريرة، عبداللطيف مصيطفى، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد7، ديسمبر 2017، جامعة ورقلة، الجزائر.
- عون الله سعاد، بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي – بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14/العدد (19) 2018.
- ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2003.
- مرغاد لخضر، حوحو فطوم، دور الحوكمة المؤسسية في استقرار الأسواق المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، جامعة بسكرة، 2014.
- مهري عبد المالك، بسمة عولمي، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد:06، 2016.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

- Amira ABOURA & CHAHIDI Mohame, Le système bancaire algérien : Evolution historique, libéralisation du secteur et défis de modernisation, volume1,n2, Revue Journal of economics and management, Université d'Adrar, Algérie.
- Benslimane Hanane, Bakreti Lakhdar, Evaluation du système bancaire de l'Algérie : De la Répression à la Libéralisation financière, Revue finance et marchés, volume4, n1, Université Mostaganem, Algérie.
- KHERCHI HANYA, L'EVOLUTION DU SYSTEME BANCAIRE ALGERIEN SOUS LES NOUVELLES REGLE PRUDENTIELLES INTERNATIONALES, REVUEd economie et de statistique applique, volume5,n1, Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée, Pôle universitaire de Koléa, Algérie.

**الهوامش:**

[1] ريم عمري، الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، 2016-2017، ص : 20.

[2] المرجع السابق، ص: 21.

[3] أمال عياري، أبوبكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 06، 07 ماي 2012، ص: 08.

[4] مرغاد لخضر، حوحو فطوم، دور الحوكمة المؤسسية في استقرار الأسواق المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، جامعة بسكرة، 2014، ص: 53، 54.

[5] أمال عياري، أبوبكر خوالد، مرجع سبق ذكره، ص: 10، 11.

[6] زيتوني كمال، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2016/2017، ص: 04.

[7] البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي لعام 2017، ص:18.

[8] KHERCHI HANYA, L'EVOLUTION DU SYSTEME BANCAIRE ALGERIEN SOUS LES NOUVELLES REGLE PRUDENTIELLES INTERNATIONALES, REVUEd economie et de statistique applique, volume5,n1, Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée, Pôle universitaire de Koléa, Algérie, p77

[9] زيتوني كمال، مرجع سبق ذكره، ص6.

[10] المرجع السابق، ص 7، 8.

[11] Benslimane Hanane, Bakreti Lakhdar, Evaluation du système bancaire de l'Algérie : De la Répression à la Libéralisation financière, Revue finance et marchés, volume4, n1, Université Mostaganem, Algérie,p96.

[12] Amira ABOURA & CHAHIDI Mohame, Le système bancaire algérien : Evolution historique, libéralisation du secteur et défis de modernisation, volume1,n2, Revue Journal of economics and management, Université d'Adrar, Algérie,p5

[13] عباس بوهريرة، عبداللطيف مصيطفى، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد7، ديسمبر2017، جامعة ورقلة، الجزائر، ص109.

[14] ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2003، ص9.

[15] شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي جول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20، 21 أكتوبر 2009، ص: 10.

[16] شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[17] حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، الحوكمة في المؤسسات االمصرفية – محدداتها، معاييرها، وتطبيقها، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 25، 26 نوفمبر 2013، ص: 538، 539.

[18] مهري عبد المالك، بسمة عولمي، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد:06، 2016، ص:55.

[19] عون الله سعاد، بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي – بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14/العدد (19) 2018، ص: 186.

[20] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)، ديسمبر 2019، ص: 115.

[21] المرجع السابق، ص: 116.